المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

دراسات وتقارير:
سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة.

إعداد:
مديرية الدراسات القانونية.

الباحث:
حسين العزّي

صادر عن:
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

القياس:
٢١X٢٩سم.

الطبعة:
الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

خارطة النّظُم الانتخابية في العالم
وتأثيرها على الحياة السياسية

مقدمة

حق الانتخاب هو حق دستوري مكرّس في الأعراف والمواثيق الدولية، فقد نصّت المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦، على حق المواطن في أن «يَنتخِب ويُنتخَب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين». ويمارس حق الانتخاب في الأنظمة الديمقراطية بأشكال مختلفة فهناك الانتخاب المقيّد والانتخاب العام، والانتخاب المباشر، والانتخاب غير المباشر، والانتخاب الفردي، أو الانتخاب باللائحة والانتخاب الشامل، والانتخاب حسب الدوائر.

إن نزاهة العملية الانتخابية وحرية الناخب في اختيار المرشح الذي يريد تُعدّ شرطاً أساسياً من ضمن شروط أخرى لنجاح المرشح الذي يحظى بالتأييد الأوسع، إلا أن النتائج تبقى مرهونة بالنظام الانتخابي المعتمد. ويختلف النظام الانتخابي باختلاف النظام السياسي ومصالح القوى الفاعلة المتمثلة بالسيطرة على المؤسسات السياسية في الدولة.

Tel: 01/836610 – 03/833438
Fax: 01/836611 www.dirasat.net
E-mail: dirasat@dirasat.net
P.O.Box: 24/47 Beirut – Lebanon

القسم الأول: الأنظمة الانتخابية

إن اعتماد نظام انتخابي معين دون غيره يخضع لطبيعة المصلحة التي يسعى قادة الطبقة السياسية إلى تحقيقها. وكثيرة هي العوامل التي تؤخذ بالحسبان عند اختيار النظام الانتخابي لدولة ما فإلى جانب المصالح هناك التوزيع الديموغرافي، والطوائف الدينية، أو الجماعات العرقية أو أقليات أخرى، إضافة إلى وجود الأحزاب السياسية وتعدّدها ومعلوم أن أبرز الأنظمة الانتخابية في العالم هي الأنظمة الأكثرية، وأنظمة التمثيل النسبي والأنظمة المختلطة التي تجمع بين النظامين الأكثري والنسبي. فما هي خصائص كل نظام وما هي عيوبه؟ وما هو تأثير اعتماد هذه الأنظمة على النظام السياسي والأحزاب السياسية وعلى معدلات المشاركة. أسئلة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها في العملية الانتخابية. مع إيراد جداول ورسوم بيانية توضح توزع هذه الأنظمة على دول العالم.

الفقرة الأولى: الأنظمة الأكثرية

الأنظمة الأكثرية هي أقدم النظم الانتخابية، وكانت لفترة طويلة الأنظمة الوحيدة المعمول بها ولا تزال تحظى بقبول واسع في معظم دول العالم[1] كما يظهر في الرسم البياني رقم (١).

يقوم النظام الأكثري على تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية تجري عملية الاقتراع في كل منها بشكل مستقل عن الأخرى، ويفوز في كل منها عدد محدد من المرشحين الذين يحوزون على أكثرية الأصوات. وقد نشأ هذا النظام في بريطانيا في العام ١٢٦٥ الميلادي، ويتم تطبيقه بشكل خاص في بلدان الكومنولث.

الرسم البياني رقم(١)

الأنظمة الانتخابية المتبعة الموزعة على دول العالم بحسب النسبة المئوية

العدد: ١٩٩ دولة	
النظام	النسبة المئوية
النظام الاكثري	٪٤٢,١٠
التمثيل النسبي	٪٤٠,١٠
النظام المختلط	٪١٥,١٠
نظم اخرى	٪١,٩
غير محدد	٪٠,٨٠

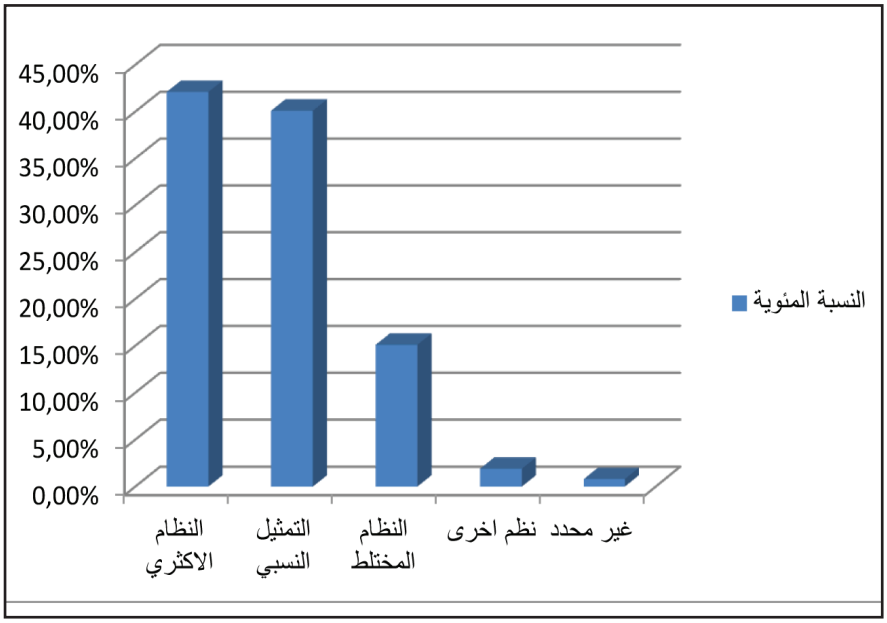

١- عوض، طالب: الأنظمة الانتخابية المعاصرة، مركز عمان للدراسات، ٢٠٠٧.

تؤدي الأنظمة الأكثرية في كثير من الأحيان إلى نتائج غير منطقية ، فقد تعطي الأحزاب المتنافسة عدداً من المقاعد لا يتناسب مع النِسَب التي حصلت عليها من الأصوات، كما يؤخذ عليها هدرها أعداداً كبيرة من الأصوات[٢]. وهذه الأصوات المهدورة هي الأصوات التي ينالها المرشحون الفاشلون والفوائض الكبيرة من الأصوات لدى الفائزين، لأن هذه الأصوات لا تحظى بأية مقاعد برلمانية[٣]*.

الميزة الأساسية لهذا النظام هي أنه ينتج برلماناً أكثر تجانساً يؤدي إلى تشكيل حكومة قوية مستقرة، وأبرز مساوئه هي إبعاد الأحزاب الصغيرة عن التمثيل البرلماني، إضافة إلى هدر الأصوات بنسبة عالية تصل أحياناً إلى ٦٠٪ كما هو الحال في انتخابات الأردن مثلاً (أعوام ١٩٨٩– ١٩٩٣– ١٩٩٧)[٤].

وتُصنّف أنظمة الأكثرية في فئتين رئيسيتين:

- نظام الدائرة الفردية.
- نظام اللوائح.

نظام الدائرة الفردية

يقوم هذا النظام على تقسيم البلاد إلى عدد من الدوائر مساوٍ لعدد المقاعد البرلمانية، ويفوز المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات في الدائرة، ولهذا النظام صيغتان:

- الدائرة الفردية على دورة واحدة.
- الدائرة الفردية على دورتين.

الدائرة الفردية على دورة واحدة[٥]*

يتم وفق هذا التصويت انتخاب المرشح الذي يحظى بأكبر عدد من الأصوات، ولو لم يحصل على الأكثرية المطلقة للأصوات المدلى بها في صناديق الاقتراع. هذا النظام سائد في بريطانيا منذ عام ١٢٦٥ وقد انتشر في الدول الأنكلوساكسونية والسويد والنروج[٦]. وغالباً ما يعتمد لدى الدول ذات الثنائية الحزبية.

٢– طي، محمد: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – ط. السادسة، ٢٠٠٩.

* ٣– حول مشكلة هدر الأصوات راجع:
Ansolabehere and Persily: Measuring election system Performance; legislation and public policy; Harvard 2010.

٤– عوض، طالب: مذكور سابقاً.

* ٥– من ابرز صيغ هذه الدائرة:

نظام الفائز الأول: ويعرف بنظام التعددية للدائرة الانتخابية أحادية التمثيل، حيث يفوز بالمقعد المرشح عن الدائرة الحائز على أعلى عدد من الأصوات وليس بالضرورة على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات. من أبرز الدول التي تعتمده: بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة الأميركية، الهند.

نظام التصويت البديل: ويسمى أيضاً بالصوت التفضيلي، حيث يسمح للناخب بأن يحدد أسماء المرشحين المفضلين لديه حسب ترتيب الأولوية، مما يتيح له إمكانية التعبير عن أفضليته بدلاً من التعبير عن خياره الأول فقط.

٦– د. طي، محمد: مذكور سابقاً، ص ١٨.

الدائرة الفردية على دورتين

وفقاً لهذه الصيغة يكون على المرشح أن يحصل على الأكثرية المطلقة أي نصف عدد الأصوات كحد أدنى بالإضافة إلى صوت واحد لكي يتم انتخابه، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذا العدد من الأصوات يتم تنظيم دورة ثانية، وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية البسيطة وحدها لفوز المرشحين، وهذا النظام سائد في فرنسا[٧]*.

نظام اللوائح[٨]*

تبعاً لهذا النظام تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة، متساوية بعدد المقاعد أو غير متساوية، ويتم الترشح على شكل لوائح، تضم كل لائحة عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة. ويضم هذا النظام نوعين من اللوائح: اللوائح الإلزامية، واللوائح المفتوحة.

جدول رقم (١) الدول التي تطبّق النظام الأكثري

البلد	عدد أعضاء البرلمان
ساموا الأميركية	٤٩
أنتيجا وبربودا	١٧
أستراليا	١٥٠
باهاما	٤٠
البحرين	٤٠
بنغلادش	٣٠٠
بربادوس	٣٠
بيلاروسيا	٢٦٠
بليز	٢٩
برمودا	٣٦
بوستانيا	٦٢
بورما	٤٨٥
كندا	٣٠١
جزر الكيمان	١٨
جمهورية وسط أفريقيا	١٠٥

البلد	عدد أعضاء البرلمان
تشاد	١٥٥
جزر كوموروس	٣٣
الكنغو	١٣٧
جزر الكوك (نيوزيلندا)	٢٤
كوبا	٦٠٩
جيبوتي	٦٥
دومينيكا	٣٠
مصر	٤٤٤
أثيوبيا	٥٤٧
ماكرونيزيا	١٤
فيجي	٧١
فرنسا	٥٧٧
غينيا الفرنسية (فرنسا)	١٩
الغابون	١٢٠
غامبيا	٤٨
غانا	٢٠٠
غرينادا	١٥
غودالوب (فرنسا)	٤٢
غوام (الولايات المتحدة)	٢١

* ٧- انظر جدول رقم (١): Electoral System Design: The New International IDEA Hand book:2008

* ٨- يعرف هذا النظام أيضاً بنظام الكتلة أو نظام الكتلة الحزبية.

غورنسيه (المملكة المتحدة)	٤٥
هايتي	٨٣
الهند	٥٤٣
إيران	٢٩٠
العراق	٢٥٠
جزيرة الرجل (بريطانيا)	٢٤
ساحل العاج	٢٢٥
جامايكا	٦٠
جزر الفوكلاند	٨
جيرسي (بريطانيا)	٥٣
كينيا	٢١٠
كرباتيا	٤٠
كوريا الشمالية	٦٨٧
الكويت	٥٠
قرغيزستان	٧٥
لاوس	١٠٩
لبنان	١٢٨
مالاوي	١٩٣
ماليزيا	٢١٩
المالديف	٤٢
مالي	١٤٧
جزر مارشل	٣٣
المارتينيك (فرنسا)	٤٥
موريتانيا	٨١
موريتيوس	٧٠
مايوت (فرنسا)	١٧
مولدوفا	١٠٤
مانغوليا	٧٦
مونتسيرات	٩
المغرب	٢٢٢
النيبال	٢٠٥
نيجيريا	٣٦٠
نييو (نيوزيلندا)	٢٠
جزيرة ماريانا الشمالية (الولايات المتحدة)	١٨

بالاو	١٦
السلطة الفلسطينية	٨٩
باباو غينيا الجديدة	١٠٩
بورتو ريكو	٥٣
ريونيون (فرنسا)	٤٤
سنغافورا	٨٤
جزر السلمان	٥٠
سانت كيتز ونيفز	١٠
سان لويس	١٧
سان بيير وميكيلون (فرنسا)	١٩
سانت فينسنت وغرنادا	١٥
السودان	٢٧٠
سوازيلاند	٥٥
سوريا	٢٥٠
طاجيكستان	١٨١
تانزانيا	٢٣١
تايلاندا	٣٩١
توغو	٨١
تونغا	٩
ترنيداد اند توباكو	٣٦
تركمانستان	٥٠
الترك وجزر كايكوس	١٣
توفالو	١٥
أوغندا	٢١٤
أوكرانيا	٤٥٠
المملكة المتحدة	٦٥٩
الولايات المتحدة الأميركية	٤٣٥
أوزبكستان	٢٥٠
فيتنام	٤٩٨
جزر العذراء (المملكة المتحدة)	١٣
جزر العذراء (الولايات المتحدة)	١٥
ساموا الغربية	٤٧
اليمن	٣٠١
الكونغو الديمقراطية	٢١٠
زامبيا	١٥٠
زيمبابوي	١٢٠
الأردن	١٠٤
عُمان	٨٣

الفقرة الثانية: أنظمة التمثيل النسبي

تقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية. يتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما نظام القائمة النسبية ونظام الصوت المتحوّل أو القابل للنقل[٩]*.

إن أهمّ ما يميّز النظام النسبي هو عدالة التمثيل، إذ يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها، وفي ظله لا وجود لأصوات ضائعة أو مهدورة.

أول دولة طبّقت هذا النظام كانت بلجيكا عام ١٨٨٩، وتبلغ نسبة الدول التي تطبّق النظام النسبي في صيغه المختلفة اليوم ٣٩٪ من مجموع دول العالم[١٠].

إن عدالة هذا النظام التي تسمح لجميع الأحزاب بأن تتمثل في البرلمان، تحمل في طياتها أبرز عيوبه، فكثرة الأحزاب تعكس دقة في التمثيل ولكنها تضعف حظوظ استقرار الحكومات الائتلافية والتي تتشكل من ائتلافات حزبية، إضافة إلى تعسّف الأحزاب الصغيرة وابتزازها للأحزاب الرئيسية في هذه الائتلافات[١١]*. وهذا ما حدث في إيطاليا إذ عاشت لأكثر من ٥٠ عاماً في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة[١٢]. لذا، ومن أجل تلافي تزاحم الأحزاب الصغيرة في البرلمان لجأت الدول إلى اعتماد ما يُسمّى بـ«نسبة الحسم»، أو «العتبة» أي اشتراط نسبة مئوية معيّنة يتعيّن على الحزب الحصول عليها ليستحق دخول البرلمان وتتفاوت هذه النسبة بين ٠،٦٧ (هولندا) و ١٠٪ في تركيا. أما النسبة المعتمدة في غالبية الدول التي تأخذ بالتمثيل النسبي فهي تتراوح بين ٣– ٥٪ مثال ذلك إسبانيا ٣٪، (بلغاريا –ألبانيا– السويد ٤٪)، (ألمانيا– تشيكيا– بولندا– أستونيا– أرمينيا ٥٪)[١٣].

إن اعتماد نظام التمثيل النسبي يحتّم مراعاة العديد من التفاصيل والتي تُعدّ غاية في الأهمية، ووثيقة الصلة به وذلك لضمان الاستفادة من حسنات هذا النظام وتلافي عيوبه. وأهم هذه الشروط هي حجم الدائرة المعتمدة، إذ يصلح اعتماد نظام التمثيل النسبي على أساس الدائرة الكبرى أو الوسطى فقط، في حين يؤدي اعتماد الدائرة الصغرى إلى تفريغ نظام التمثيل النسبي من مضمونه.

---

* ٩– نظام الصوت القابل للنقل: هو أحد الصيغ النسبية، ويستعمل في الدوائر المتعددة المقاعد، حيث يضيف الناخبون أسماء المرشحين وفقاً لتفضيلهم على ورقة التصويت (كالتصويت البديل)، إلا أن التفضيل بين المرشحين هنا اختياري حيث يحق للناخبين تفضيل مرشح واحد أو أكثر.

١٠– انظر الجدول رقم (٢)

* ١١– لمزيد من المعلومات: Norris, PiPA: Choosing Electoral system, Int. Political science review, v.18, 1997.

١٢–الاتحاد البرلماني الدولي، النظم الانتخابية– دراسة مقارنة، جنيف ١٩٩٣، ص ١١–١٣.

١٣–عوض، طالب: ذكر سابقاً.

جدول رقم (٢)[١٤]* الدول التي تطبّق النظام النسبي

البلد	عدد أعضاء البرلمان
الجزائر	٤٣٠
أنغولا	٢٢٠
الأرجنتين	٢٥٧
النمسا	١٨٣
بلجيكا	١٥٠
بنين	٨٣
بوليفيا	١٣٠
البوسنة والهرسك	٢٤٠
برازيل	٥١٣
بلغاريا	٢٤٠
بوركينا فاسو	١١١
بوروندي	٨١
كامبوديا	١٢٣
جزر الرأس الأخضر	٧٢
تشيلي	١٢٠
كولومبيا	١٦٦
كوستاريكا	٥٧
قبرص	٥٦
جمهورية التشيك	٢٠٠
دنمارك	١٧٩
جمهورية الدومينيكان	١٥٠
السلفادور	٨٤
غينيا الإستوائية	١٠٠
أريتيريا	١٣٠
أستونيا	١٠١
فنلندا	٢٠٠
بولينيزيا الفرنسية (فرنسا)	٤١
اليونان	٣٠٠
غينيا بيساو	١٠٢
أكوادور	١٠٠
مقدونيا	١٢٠
راوندا	٥٣

البلد	عدد أعضاء البرلمان
غويانا	٥٣
هندوراس	١٢٨
هنغاريا	٣٨٦
إيسلندا	٦٣
أندونيسيا	٥٥٠
إيرلندا	١٦٦
«إسرائيل»	١٢٠
ايطاليا	٦٣٠
لاتفيا	١٠٠
ليبيريا	٦٤
ليختنشتاين	٢٥
لوكسونبورغ	٦٠
مدغشقر	١٦٠
مالطا	٦٥
المكسيك	٥٠٠
موزنبيق	٢٥٠
ناميبيا	٧٢
هولندا	١٥٠
هولندا أنتيياس (هولندا)	٢٢
كالدونيا الجديدة (فرنسا)	٥٤
نيكارغوا	٩٠
نروج	١٦٥
باناما	٧٢
باراغواي	٨٠
بيرو	١٢٠
بولندا	٤٦٠
البرتغال	٢٣٠
رومانيا	٣٤٥
سان مارينو	٦٠
ساو توم وبرنسيب	٥٥
سيراليون	١١٢

* ١٤- Electoral Systems Design. IDEA: 2008.

سلوفاكيا	١٥٠
سلوفينيا	٩٠
غواتيمالا	١٥٨
العراق	٢٧٥
المغرب	٣٢٥
جنوب أفريقيا	٤٠٠
إسبانيا	٣٥٠
سريلنكا	٢٢٥

سورينام	٥١
سويد	٣٤٩
سويسرا	٢٠٠
تركيا	٥٥٠
أوروغواي	٩٩
فنزويلا	١٦٥
والس وفوتونا	٢٠
يوغوسلافيا	١٣٨

أما أبرز القواعد المتبعة في تحديد أعداد المقاعد فهي:

طريقة حاصل القسمة الانتخابي في المنطقة:

يقوم هذا النظام على قسمة عدد الأصوات المدلى بها لصالح جميع اللوائح في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المقررة للدائرة، فنحصل على رقم معيّن هو حاصل القسمة الانتخابي الذي يمكّن من الحصول على مقعد واحد، ثم نقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل لائحة على حاصل القسمة المذكور، فنحصل على عدد المقاعد المخصصة لها.

نظام حاصل القسمة الوطني:

يقوم هذا النظام على قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع اللوائح على النطاق الوطني على عدد المقاعد، فنحصل على «حاصل القسمة الوطني»، الضروري للحصول على مقعد واحد، ثم نعمد إلى قسمة عدد الأصوات الذي نالته كل لائحة على حاصل القسمة الوطني، فنحصل على عدد المقاعد المخصصة لتلك اللائحة.

نظام العدد الموحّد[١٥]:

في هذا النظام يحدّد القانون عدد الأصوات اللازمة للفوز بمقعد واحد، وهنا نُقسم عدد الأصوات الذي حصلت عليها كل لائحة على العدد المحدّد، فنحصل على عدد مقاعد هذه اللائحة.

مشكلة البقايا:

إن التصويت للوائح لا يعطي كلاً منها دائماً عدداً من الأصوات قابلاً للقسمة على العدد المطلوب للحصول على كل مقعد، وهنا نواجه مشكلة البقايا أي بقايا الأصوات التي بقيت دون تمثيل والتي قد تبلغ عشرات الآلاف، ولمعالجة هذه المشكلة وضع المختصون العديد من الطرق لحلها، ومن أبرزها:

١٥– طي، محمد: المرجع ذاته.

طريقة أكبر البقايا: تقوم هذه الطريقة على إعطاء مقعد للائحة التي حصلت على أكبر عدد باقٍ دون تمثيل للتي تليها حسب النظام المتناقص حتى نستنفد العدد المتبقي من المقاعد.

طريقة أقوى المعدّلات: وتقوم هذه الطريقة على افتراض إعطاء مقعد واحد إضافي لكل لائحة، وقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها على مجموع المقاعد الحقيقية والمفترضة، واللائحة التي تحصل على أقوى المعدلات تُعطى مقعداً إضافياً. ثم نعاود الكرة حتى استنفاد المقاعد.

طريقة هوندت «Hondt»: وهي طريقة رياضية يمكن بواسطتها تحديد نتيجة توزيع المقاعد على القوائم وتُعرف هذه الطريقة باسم القاسم القريب، وتعطي نتيجة مماثلة لطريقة أقوى المعدّلات. ابتكر هذه الطريقة العالم البلجيكي هوندت وطُبّقت في بلجيكا عام ١٨٩٩، وما تزال معمولاً بها في فنلندا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال[١٦].

ومن الأمور التي تقتضي مراعاتها أيضاً في تطبيق هذا النظام هو طريقة توزيع المقاعد داخل اللائحة الفائزة، وعديدة هي طرق التوزيع نذكر منها:

التوزيع وفقاً لتسلسل الأسماء من الأعلى إلى الأدنى.

توزيع المقاعد وفقاً لنظام التفضيل: حيث يقوم الناخب بالتصويت للائحة معيّنة مع إعطاء الأفضلية لاسم أو اسمين من المرشحين، بعد الفرز، يفوز من المرشحين في اللائحة الواحدة الذين نالوا أكبر عدد من الأصوات التفضيلية.

الفقرة الثالثة: النظم المختلطة

من أجل الاستفادة من مميّزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين، لجأ العديد من الدول إلى اعتماد «النظام المختلط»[١٧]. ويقوم هذا النظام المسمّى أيضاً «شبه نسبي» على انتخاب قِسم من المقاعد على أساس النظام الأكثري في الدوائر الفردية والقسم الآخر على أساس التمثيل النسبي[١٨] حيث تساهم المقاعد المملوءة عن طريق التمثيل النسبي في التعويض عمّا ينجم من اختلال تناسبية المقاعد المحصَّلة بواسطة الاقتراع الأكثري في الدوائر. وكثيرة هي الدول التي اعتمدت هذا النظام[١٩]. ويطبّق هذا النظام بصيغتين رئيسيتين هما:

تناسب العضوية المختلطة.

النظُم المتوازية.

١٦–سعد، عبدو: النظم الانتخابية، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ٢٠٠٥.
١٧– انظر جدول رقم (٣).
١٨–انظر جدول رقم ٤.
١٩–Ruel, Teresa: Electoral Systems in Southern European Countries, University of Lisbon, 2010.

تناسب العضوية المختلطة:

تقوم هذه الصيغة على ارتباط كلا النظامين (الأكثري والنسبي) بعضهما ببعض، ويتمّ اعتماد هذه الصيغة للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل والمنتخبة وفقاً لإحدى صيغ النظام الاكثري أو النظم الأخرى التي يتركب منها النظام المختلط. وتختلف نسبة توزيع المقاعد بين كلا النظامين اللذين تتألف منهما هذه الصيغة بين بلد وآخر. وتشكل ألمانيا نموذجاً في هذا المجال.

النظُم المتوازية:

تقوم هذه الصيغة على استخدام كلا النظامين الأكثري والتمثيل النسبي، إلا أنه، خلافاً لصيغة تناسب العضوية المختلطة، لا يوجد ارتباط بينهما، حيث لا يعمل النظام النسبي على تعويض الخلل في تناسب النتائج الناجم عن تطبيق النظام الأكثري. ويمكن أن يرافق النظام النسبي إحدى الصيغ الأخرى، كما هو الحال في تايوان حيث يستخدم نظام الصوت الواحد غير المتحوّل. وفقاً للصيغة المتوازية يقترع الناخب بورقة واحدة (كما في كوريا الجنوبية)، أو يقترع بورقتي اقتراع منفصلتين، تخصص إحداهما لانتخاب المرشح وفقاً للنظام الأكثري، والأخرى للاقتراع وفقاً للنظام النسبي، كما هو معتمد في ليتوانيا وتايلاند.

الفقرة الرابعة: النظُم الأخرى

إضافة إلى ما تقدم يوجد نظُم انتخابية أخرى لا تنطبق في تفاصيلها على أي من النظم السابقة، وهي:

نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل.

نظام الصوت المحدود.

نظام بوردا.

نظام الصوت غير القابل للتحويل: وفقاً لهذا النظام يكون لكل ناخب صوت واحد، في دائرة انتخابية متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية ويفوز من ينال العدد الأعلى من الأصوات (الأردن– تايوان). ويعطي هذا النظام الأقليات فرصاً أوفر للنجاح خلافاً لما هو الحال عليه بالنسبة للنظام الأكثري. وهو غير معتمد في الانتخابات البرلمانية في أي من الدول الأوروبية[٢٠]*.

نظام الصوت المحدود: وهو نظام أشبه بالأكثري الأحادي، يطبّق في الدوائر المتعدّدة المقاعد، حيث يدلي الناخبون بأصوات عدة، إنما بعدد أقل من عدد المقاعد المطلوب ملؤها. ويكون فرز الأصوات مماثلاً لما يحصل في الاقتراع الأكثري لمقعد واحد، إذ يفوز المرشحون الذين ينالون الأعداد الأكبر من الأصوات.

---

* ٢٠– Electoral Systems: Strengthening Democracy in the 21 Century Forum for the Future of Democracy: session 2009, Ukraine.

نظام بوردا:

وهو نموذج تفضيل معدّل ومستخدم في ناورو فقط، (وهي إحدى جزر المحيط الهادىء المستقلة) ويمكن استخدامه في دوائر أحادية التمثيل أو دوائر متعددة التمثيل على حدٍ سواء.

جدول رقم (٣) الدول التي تطبّق النظام المختلط[٢١]*

البلد	عدد أعضاء البرلمان
ألبانيا	١٤٠
أندورة	٢٨
أرمينيا	١٨٩
أذربيجان	١٢٥
كاميرون	١٨٠
كرواتيا	١٢٤
جورجيا	٢٣٥
غينيا	١١٤
اليابان	٤٨٠
كوريا الجنوبية	٢٩٩
ليتوانيا	١٤١
النيجر	٨٣
روسيا	٤٥٠
سنغال	١٢٠
سيشيل	٣٣
صومال	١٢٣
تايوان	٢٢٥
تونس	١٨٩
فاناتو	٥٢
ألمانيا	٥٩٨
باكستان	٣٤٢
فليبين	٢٦٠
كازاخستان	٧٧
لوسوتو	١٢٠
موناكو	٢٤
نيوزلندا	١٢٠
طاجكستان	٦٣
تايلاند	٥٠٠
تيمور الشرقية	٨٨
أوكرانيا	٤٥٠

* ٢١- IDEA Hand book 2008.

جدول رقم(٤): تطبيقات نظام التمثيل المختلط[٢٢]*

	عدد المقاعد المنتخبة بالنسبية	عدد المقاعد المنتخبة بالأكثرية	مجموع المقاعد
ألمانيا	٣٢٨ (٥٠٪)	٣٢٨ (٥٠٪)	٦٥٦
إيطاليا	١٥٥ (٢٥٪)	٤٧٥ (٧٥٪)	٦٣٠
اليابان	٢٠٠ (٤٠٪)	٣٠٠ (٦٠٪)	٥٠٠
روسيا	٢٢٥ (٥٠٪)	٢٢٥ (٥٠٪)	٤٥٠
كوريا الجنوبية	٦٢ (٢١٪)	٢٣٧ (٧٩٪)	٢٩٩
المكسيك	٢٠٠ (٤٠٪)	٣٠٠ (٦٠٪)	٥٠٠
فنزويلا	١٠٢ (٥٠٪)	١٠٢ (٥٠٪)	٢٠٤
جورجيا	١٥٠ (٦٤٪)	٨٤ (٣٦٪)	٢٣٤
تايوان	٣٦ (٢٢٪)	١٢٥ (٧٨٪)	١٦١
بوليفيا	٦٢ (٤٨٪)	٦٨ (٥٢٪)	١٣٠
هنغاريا	٢١٠ (٥٤٪)	١٧٦ (٤٦٪)	٣٨٦
تايلاند	٢٤ (٢٠٪)	٩٦ (٨٠٪)	١٢٠
الفلبين	٤٢ (٢٠٪)	١٧٠ (٨٠٪)	٢١٢
تونس	١٩ (١٢٪)	١٤٤ (٨٨٪)	١٦٣
البانيا	٢٥ (١٨٪)	١١٥ (٨٢٪)	١٤٠
أندورا	١٤ (٥٠٪)	١٤ (٥٠٪)	٢٨
أرمينيا	٤٠ (٢١٪)	١٥٠ (٧٩٪)	١٩٠
أذربيجان	٢٥ (٢٠٪)	١٠٠ (٨٠٪)	١٢٥
كاميرون	١٥٩ (٨٨٪)	٢١ (١٢٪)	١٨٠
كرواتيا	٩٢ (٧٢٪)	٣٥ (٢٨٪)	١٢٧
إكوادور	١٢ (١٦٪)	٦٥ (٨٤٪)	٧٧
غواتيمالا	١٦ (٢٠٪)	٦٤ (٨٠٪)	٨٠
غينيا	٧٦ (٦٧٪)	٣٨ (٣٣٪)	١١٤
ليسونيا	٧٠ (٥٠٪)	٧١ (٥٠٪)	١٤١
المجر	٧٥ (٩٠٪)	٨ (١٠٪)	٨٣
السنغال	٧٠ (٥٨٪)	٥٠ (٤٢٪)	١٢٠
سيشال	١١ (٣٣٪)	٢٢ (٦٧٪)	٣٣
الصومال	١١٣ (٩٢٪)	١٠ (٨٪)	١٢٣
نيوزيلاند	٥٥ (٤٢٪)	٦٥ (٥٨٪)	١٢٠

أما الدول التي تطبق أنظمة هجينة فهي:

بروناي– الصين– قطر– المملكة العربية السعودية– الإمارات العربية المتحدة– بوتان– نورو– الفاتيكان.

* ٢٢- IDEA Hand band 2008

القسم الثاني: تأثير النظُم الانتخابية على الحياة السياسية

هل ترتّب النظُم الانتخابية المختلفة أثاراً أو نتائج متباينة على مستوى ممارسة الحياة السياسية؟ لقد أثبتت البحوث العلمية وجود عدة ظواهر سياسية تتأثر بطبيعة النظام الانتخابي المعتمد، ويأتي في مقدمتها عدد الأحزاب وبنيتها في النظام السياسي (أي تفتّت أو تكتّل النظام الحزبي) ثم نسب المشاركة في الانتخابات العامة بما فيها مشاركة المرأة والأقليات، وكذلك القدرة على الإدارة الاقتصادية والسياسية للبلاد. لذا يجب أخذ هذه الظواهر بعين الاعتبار عند المفاضلة بين النظُم الانتخابية، لأن المفاضلة لا تكون فقط بين أنواع مجرّدة من النظم الانتخابية ولكن بين مخرجات سياسية مختلفة، ما يحتّم على المعنيين اختيار النظام الأصلح لمجتمعاتهم وفقاً لأولويات المرحلة السياسية. وسنتناول كلاً من هذه الظواهر باختصار في الصفحات الآتية، مرفقة بالبيانات التي تبيّن النتائج المحصّلة.

الفقرة الأولى: تأثير النظم الانتخابية على الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية مفتاح المنافسة الانتخابية، وإن كان زمن الأحزاب الكبرى قد بدأ بالأفول[٢٣*]: فقادة الأحزاب السياسية هم من يحكمون البلاد، وتُسلّم جميع الآراء الفقهية بأن العلاقة بين النظامين الانتخابي والحزبي هي علاقة جدلية أي أن كلاً منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، إلا أن غالبية الآراء تؤكد أن النظام الانتخابي المتبع في دولة ما يُعدّ من أهمّ العوامل في تشكيل و/ أو الحفاظ على هيكل النظام الحزبي، وعلى الخصوص عدد الأحزاب وأحجامها.

إن مضمون هذه العلاقة يتلخص بأن نظُم الأكثرية هي أكثر قدرة على تقليص عدد الأحزاب بينما نظم التمثيل النسبي هي أقرب إلى إنتاج نظم الأحزاب الكثيرة.

نظُم الانتخاب بالأغلبية والثنائية الحزبية:

يتمكن عادة نظام الأكثرية من تدعيم وجود نظام الحزبين بفعل عاملين رئيسيين: الأول «ميكانيكي» يكمن في أن مثل هذه النظم عادة ما تتطلب أن يحصل الحزب المنافس في الانتخابات على أكثرية الأصوات للفوز بالمقعد في الدائرة الانتخابية المعنية. ويصعب على الأحزاب صغيرة الحجم أو الأحزاب الجديدة تحقيق هذه الأكثرية لعجزها عن اختراق النظام الحزبي الراسخ، وبالتالي يمنع هذا النظام عملياً ظهور أحزاب متعددة داخل النظام الحزبي.

أما العامل الثاني فهو عامل «نفسي»، ويتعلق بالتفكير العقلاني لمؤيدي الحزب الذي تكون فرص حصوله على المقعد في الدائرة الفردية ضئيلة جداً لعدم كونه أحد الحزبين الكبيرين أو الأحزاب الكبيرة في هذه الدائرة. ففي هذه الحالة يعرف مؤيدو هذا الحزب أن فرص فوز حزبهم بالمقعد محدودة ومن ثم فإن الأصوات المؤيدة له ستكون أصواتاً ضائعة لا تترجم إلى مقاعد، وللاستفادة من هذه الأصوات يعمدون إلى التصويت لصالح حزب له فرصة واقعية بالفوز. ويسمّى هذا النمط من السلوك الانتخابي «التصويت التكتيكي»، أو الانحياز

---

* ٢٣ - Ferdinand peter: the role of political parties on electoral processes; work shop report, 2009.

للخيار الأقل شراً less evil choice ، وهذا ما حصل مع أعضاء الحزب الليبرالي البريطاني،[٢٤] فقد صوّت المعتدلون منهم لصالح المحافظين، بينما صوت التقدميون لمصلحة حزب العمال، ما أدّى إلى استبعاد الحزب الليبرالي ورسّخ من جديد الثنائية الحزبية في بريطانيا بين حزب المحافظين وحزب العمال.

تعمل هاتان الآليّتان ضد أي حزب جديد ما دام هو الحزب الأصغر مقارنة بالحزبين الآخرين، ولكن تنقلب لمصلحته حالما يزداد حجماً وقوة. إلا أن تمركز مؤيدي الحزب الجديد في دوائر محددة يساعده على اختراق محدود للأحزاب الكبيرة وهذا ما حصل مع تكتل الكيبك وحزب الإصلاح بكندا حيث تركز مؤيدوهم في المناطق التي يتواجد فيها المتحدثون باللغة الفرنسية. وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الوطنية في اسكتلندا وويلز في بريطانيا[٢٥].

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحول يحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبياً، وعادة ما تسبقه مرحلة انتقالية، لذا فإن تأثير النظام الانتخابي على هيكل النظام الحزبي في هذه الحالة يعطي نتائجه على الأمد الطويل.

نظُم التمثيل النسبي والتعددية الحزبية:[٢٦]

مع تطبيق نظام التمثيل النسبي يصبح لكل صوت قيمته، لذا لا يخشى مؤيدو الأحزاب الصغيرة من التصويت لمصلحة أحزابهم لأن هذه الأصوات غالباً ما تترجم إلى مقاعد نيابية، وعليه فإن النتيجة المباشرة لذلك أن لا اندماج بهدف توحيد القوى، بل هناك احتمال حدوث انشقاقات داخل الأحزاب في ظل انعدام الخوف من ضياع الأصوات[٢٧].

ثم إن التمثيل النسبي يعكس صورة الرأي العام بصدقية أكبر ويترجم حركة الشارع ويعطيها الزخم والشرعية فهو يحمي الأحزاب الصغيرة والجديدة، ففي ألمانيا مثلاً شهدت الشيوعية بفضل النظام النسبي نمواً أسرع مما جرى في فرنسا حيث لجم اندفاعها بواسطة الاقتراع الأكثري.

إن حالة الانشقاق ليست مقتصرة على نظُم التمثيل النسبي ولكنها قد تحدث في ظلّ النظام الأكثري (كما حصل مع الحزب الليبرالي البريطاني) ولكنها تبقى محدودة ومؤقتة، أما الانشقاق في ظل النظام النسبي فيتسم بالاستمرارية ووفرة حظوظ النمو والاتساع.

أما لجهة ظهور أحزاب جديدة فتكون لهذه الأحزاب فرص النجاح والمنافسة والتمثيل في البرلمان أكبر بكثير في ظل نظام التمثيل النسبي مما هو الحال في الدول التي تأخذ بنظام الأكثرية. وعادة ما يتضمن النظام الانتخابي النسبي حداً أدنى أو عتبة بحدود تقريبية ٥٪ من مجموع الأصوات، بينما لا تشترط نظم الاكثرية عتبة لتمثيل الأحزاب الجديدة في البرلمان. ولعل السبب الحقيقي لاتباع طريقة هوندت أو المتوسط الأكبر في نظم التمثيل النسبي يكمن في عدم الرغبة

٢٤– دوفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ١٩٥٤– نيويورك، ويلي.

٢٥– نوريس، بيبا، الهندسة الانتخابية، وقواعد التصويت والتصرف السياسي، نيويورك، جامعة كامبريدج٢٠٠٩.

* ٢٦–لمزيد من الاطلاع: Grofman, B: Rethinking Duverger's law; univ. journal political research v:13, 1985
- Colomber, Josep M: on the origins of Electoral systems and Political parties: 2005.
- Lijphart, Arend: Electoral Systems and Party systems on oxford, univ. press, 1994.

٢٧– دوفرجيه، موريس، المرجع السابق ذكره.

في تفتيت الأحزاب الكبيرة الذي يساعد بدوره على الاستقرار السياسي. ففي فرنسا لوحظ أن اعتماد التمثيل النسبي عام ١٩٤٦ أدّى إلى تثبيت الأحزاب القوية البنية (الحزب الاشتراكي– الحزب الشيوعي– الحركة الجمهورية الشعبية)، كما أنه كرّس في عام ١٩٥٦ الفشل الكامل لحزب ديغول (R.P.F) وهو حزب التجمع البرلماني الفرنسي. وفي بلجيكا تم التوافق عام ١٩٥٥ بين ٣ أحزاب (الاجتماعيون، الديمقراطيون الليبراليون، المسيحيون الاجتماعيون) و لم يحدث أي تفتيت لهذه الأحزاب على الرغم من اعتماد التمثيل النسبي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب التي تخوض الانتخابات في نظم التمثيل النسبي هي الأحزاب ذات التنظيم الجيد والقائمة على نظام المؤسسات التي تحمل برامج انتخابية محددة مسبقاً ولا تعتمد على أشخاص مرشحيها، ولذا نرى أحياناً تقارباً بين النتائج التي تحصل عليها الأحزاب في نظم الأكثرية والأحزاب في نظم التمثيل النسبي[٢٨]*، حيث أنه في نهاية المطاف تحصد الأحزاب الكبيرة وذات القدرة التنظيمية العالية العدد الأكبر من المقاعد كما هو حاصل في بريطانيا والولايات المتحدة، إذ يتوافق الاقتراع الأكثري ذو الدورة الواحدة مع المركزية في تنظيم الأحزاب السياسية، فالنظام البريطاني هو بالضبط حكومة قادة الأحزاب. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن الاقتراع الأكثري ذا الدورتين يسمح بوجود تعددية حزبية محدودة، لأن الدورة الثانية تشجّع وتحفز الآخرين على التكتل مما يحافظ على تعددية حزبية. فدراسة الجمهورية الثالثة والخامسة في فرنسا تؤيد هذه الفرضية، كما أنه في عام ٢٠٠٢ دخلت الأحزاب الفرنسية الانتخابات التشريعية في تكتلات أربعة، هي الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية UMP والحزب الاشتراكي والاتحاد من أجل فرنسا الديمقراطية والحزب الشيوعي الفرنسي. كما اعتمدت أوكرانيا نظام الأغلبية بدورتين من أجل إعطاء فرصة لتمثيل الشيوعيين في البرلمان.

إن الاختبار العملي، المبيّن في الجدول الوارد أدناه، يظهر الأثر المتباين للنظم الانتخابية المختلفة على عدد الأحزاب في النظام السياسي. هذا الجدول يتضمّن ١٧٠ دولة، منها ٨٣ دولة تطبّق نماذج مختلفة من نُظُم الأغلبية، و ٦١ دولة تطبّق صيغاً مختلفة من نظام التمثيل النسبي، و ٢٦ دولة تطبق النظم المختلطة وذلك في الفترة ١٩٩٥– ٢٠٠٠[٢٩]*، إذ نجد أن متوسط عدد الأحزاب في الدولة الواحدة يبلغ حوالي:

٥،٢٢ حزب/ في الدول المطبقة لنظم الانتخاب بالأغلبية.

٨،٨٥ حزب/ في الدول المطبقة للأنظمة المختلطة.

٩،٥٢ حزب/ في الدول المطبقة لنظم التمثيل النسبي.

٢٨- De Sinpoli, Francesco: A Spatial Voting Model where proportional rule leads to two- party Equilibria, university of Roschester, 2001.*

لمزيد من التفصيل:- De Sinopoli, F: «Sophisticated voting and equilibrium refinements under plurality rule»Social choice and welfare: 2000.

Grofman, B., Bowler, S. BLais, A. : Duverger's law of plurality voting: The logic of party competition in Canada, India, The united kingdom, and the United states, New York, 2009.

Hofman, Amanda: Political parties, electoral systems and democracy: Across- national analysis, European journal of political researches; 2005.

٢٩– Norris Pipa: Electoral Engineering; 2004.*

النظام الانتخابي	متوسط عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان (الحاصلة على مقعد واحد على الأقل)	عدد الدول
نظم انتخاب بالأغلبية/ الأكثرية	٥،٢٢	٨٣
نظام الصوت البديل	٩،٠	١
نظام التصويت المتكتل	٥،٦	١٠
نظام الدورة الثانية	٦،٠	٢٣
نظام الأكثرية	٤،٧٨	٤٩
النظم المختلطة	٨,٨٥	٢٦
النظم المختلطة المتوازنة	٨،٨٩	١٩
النظم المختلطة المرتبطة	٨،٧١	٧
نظم التمثيل النسبي	٩،٥٢	٦١
نظام الصوت الفردي القابل للنقل	٥،٠	٢
القوائم الحزبية	٩،٦٨	٥٩
المجموع	٧،٠٥	١٧٠

إلا أن المعدّلات الوسطية المشار إليها في الجدول أعلاه تغفل الفروق الموجودة داخل الصيغ المختلفة للنظام الواحد، ولتوضيح هذه الفروق نورد الرسم البياني أدناه والذي يعرض العدد الحقيقي للأحزاب في ٢٩ دولة بنظم انتخابية مختلفة، ليس فقط في العائلة الانتخابية العامة (أكثري– نسبي– مختلط)، ولكن أيضاً في نماذج مختلفة لكل من هذه النظم العامة.

رسم بياني يوضح الفروق في عدد الأحزاب ما بين النماذج المختلفة للنظام الانتخابي الواحد[٣٠]*

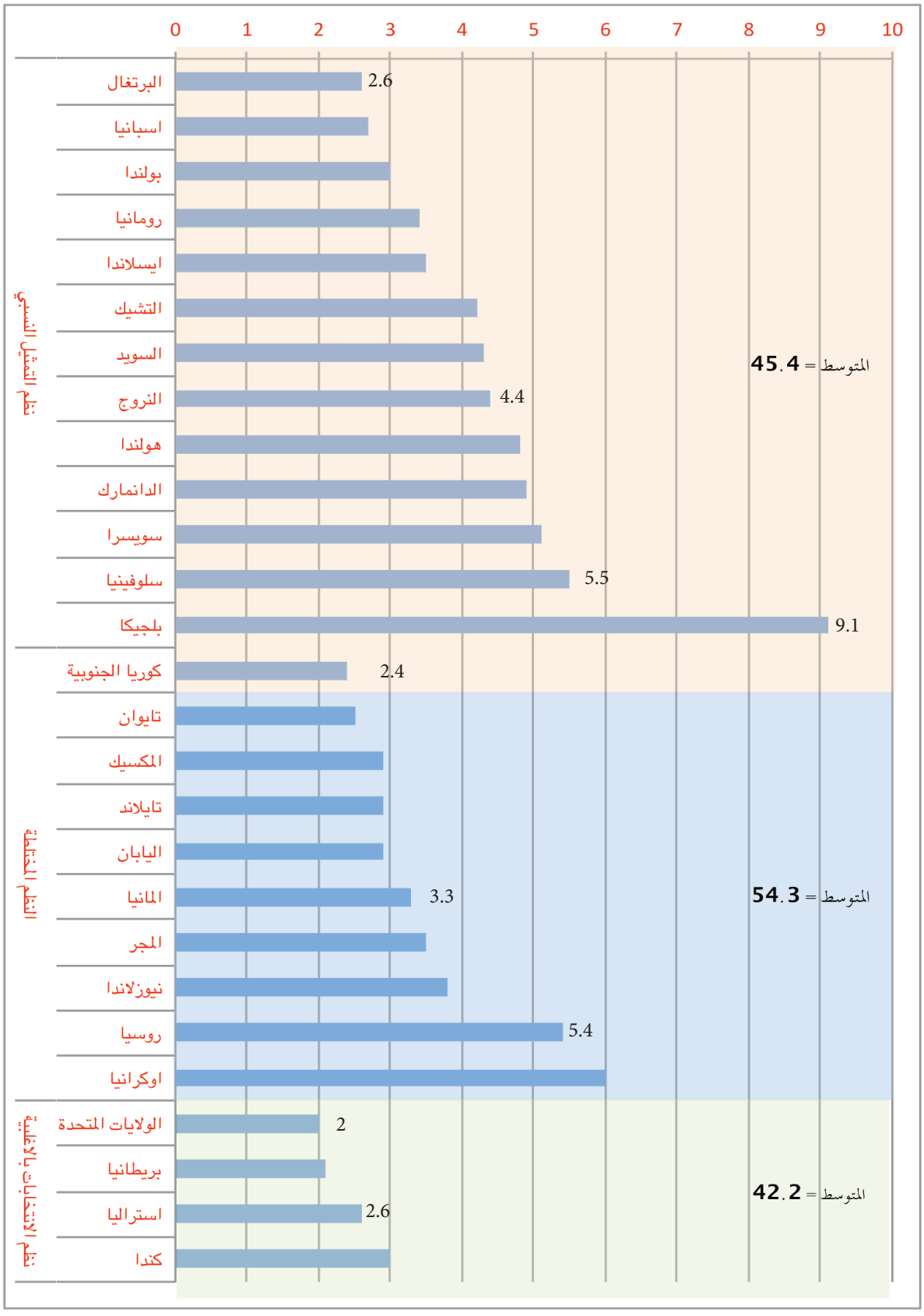

* ٣٠- Norris Pipa - electoral system, 2005.

إذن نستنتج بشكل عام، أن العلاقة بين النظم الانتخابية وعدد الأحزاب في النظام السياسي قائمة ومثبتة عملياً ومضمونها أن نظم الانتخاب بالأغلبية غالباً ما تولد عدداً أقل من الأحزاب بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي، بصرف النظر عن أثر الاختلافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الدول المطبقة لهذه النظُم[٣١].

الفقرة الثانية: تأثير النظام الانتخابي على معدلات المشاركة

لا شك أن نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات العامة تُعدّ من أهمّ المؤشّرات التي يُلتَفت إليها في الأنظمة الديمقراطية. ثم إن العوامل التي تؤثر في نسبة المشاركة كثيرة ويصعب حصرها لأنها قائمة على عدة متغيرات منها ما هو موضوعي (الاستقرار الأمني– الاقتصادي) ومنها ما هو شخصي (ثقافة المواطن– الثقة بالأنظمة). ولكن ما يثير التساؤل في هذا المقام هو هل يوجد نظم انتخابية ترفع من نسبة المشاركة في الانتخابات العامة مقارنة بغيرها من النظم؟

من الثابت أن هناك فروقاً بمعدلات المشاركة في الانتخابات العامة. ويؤدي النظام الانتخابي المطبق في دولة ما دوراً هاماً ورئيسياً في إحداث هذه الفروق، فعادة ما توصف نظُم التمثيل النسبي بأنها أكثر النظم الانتخابية قدرة على زيادة معدلات المشاركة، بصرف النظر عن مستويات التنمية البشرية والتي تختلف من دولة إلى أخرى والتي قد يكون لها أثر إيجابي على معدّلات المشاركة[٣٢].

فوفقاً لدراسة أجريت على الانتخابات التشريعية في الدول التي شملتها قاعدة بيانات مشروع دراسة النظم الانتخابية المقارنة في تسعينيات القرن الماضي، تبين أن معدل المشاركة في ظل التمثيل النسبي يكون أعلى بمعدل ٧،٧ إلى ١١ نقطة من معدل المشاركة في ظل نظم الأغلبية والنظم المختلطة. وهذا ما يظهره الجدول الوارد أدناه.

جدول رقم (٥)[٣٣]*

النظام الانتخابي	متوسط معدل المشاركة كنسبة من الناخبين في سن التصويت	متوسط معدل المشاركة كنسبة من الناخبين المسجلين	عدد الدول
نظم الانتخاب بالأغلبية	٦٠،٤	٦٨،٣	٧٧
نظام الصوت البديل	٦٥،٥	٩٢،٩	٢
نظام الدورة الثانية	٥٨،٥	٦٥،٠	٢١
نظام الأكثرية	٦١،٢	٦٧،٧	٤٣
نظام الصوت الفردي غير القابل للنقل	٥٢،٦	٥٩،٨	٢
نظام التصويت المتكتل	٥٦،٥	٧٠،٩	٩

٣١– وإن كان البعض يرى أن ذلك لا يشكل قاعدة، وأنه لا علاقة سببية بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، ويعطي مثالاً على ذلك كندا والهند حيث سهل اعتماد الدائرة الفردية عملية تفكك عدد من الأحزاب، بينما يهيمن في ناميبيا وجنوب أفريقيا نظام الحزب الواحد بالرغم من اعتماد نظام التمثيل النسبي.

٣٢- Powell, Bingham (1982); Contemporary Democracies; Cambridge, Harvard University press; Comparative political studies, 1980- 2000.

٣٣ – Norris Pipa: Electoral engineering voting rules and political behaviour. 2004 *

النظم المختلطة	٦٤،٠	٧٠،٤	٢٦
النظم المختلطة المرتبطة	٦٦،٦	٧١،٩	٧
النظم المختلطة المتوازية	٦٣،٥	٦٩،٠	١٩
نظم التمثيل النسبي	٧٠،٠	٧٤،٦	٦١
القوائم الحزبية	٧٠،٠	٧٤،٤	٥٩
نظام الصوت الفردي القابل للنقل	٨٣،٤	٨١،٧	٢
المجموع	٦٥،٠	٧٠،٨	١٦٤

إن محاولات تفسير الفروق التي تظهرها البيانات تستند إلى الدافع أو الحافز على مشاركة الناخب وفقاً للنظام الانتخابي المعمول به، وهذا الدافع يختلف باختلاف المنفعة أو الفائدة المتحققة له في ظل أي نظام من النظم الانتخابية، وهذا ما يتفق مع آلية النظم الانتخابية التي تم شرحها سابقاً. ففي نظم الأغلبية (عامل ميكانيكي وآخر نفسي) يرى الناخب أنه لا فائدة من التصويت إذا كان حزبه المفضل لا فرصة له في الفوز وبالتالي ينخفض لديه مستوى الحافزية للذهاب إلى صناديق الاقتراع. أما في نظُم التمثيل النسبي حيث لا أصوات ضائعة فيكون الدافع للانتخاب قوياً لدى جميع الناخبين نظراً لتوفر فرص الفوز بشكل كبير. ويمكن تلخيص هذه العلاقة كالآتي:

نظم انتخاب بالأكثرية	نظم التمثيل النسبي
حاجز انتخابي أعلى + أصوات ضائعة أكثر	حاجز انتخابي أقل+ أصوات ضائعة اقل
فرص الأحزاب الصغيرة والمتوسطة الحجم في الفوز قليلة	فرص الأحزاب الصغيرة والمتوسطة الحجم في الفوز اكبر
عزوف مؤيدي هذه الأحزاب الصغيرة عن المشاركة	إقبال مؤيدي هذه الأحزاب كلها على المشاركة

ولا بدّ من أن نشير إلى أن حجم الدائرة الانتخابية، أي التعداد السكاني للدائرة الانتخابية بالنسبة لعدد المقاعد المخصّصة لها، يشكل عاملاً مهماً، فكلما كان عدد الناخبين في الدائرة قليلاً استطاع المرشح أن يقدم خدمات أكثر. ويتحول ذلك إلى علاقة قوية بين الناخب والمرشح مما يزيد لديه الدافع إلى المشاركة في العملية الانتخابية، لذا نجد أنه كلما صغر حجم الدائرة الانتخابية ارتفعت نسبة المشاركة.

الفقرة الثالثة: تأثير النظم الانتخابية على تمثيل المرأة

إن التمثيل هو من أهم وظائف النظام الانتخابي، وبالتالي فإن قدرة النظام الانتخابي على تمثيل مختلف فئات المجتمع هي من أهم معايير صحة هذا النظام وعدالته. فقد أثبتت الدراسات العلمية التي اختبرت العلاقة بين النظم الانتخابية وتمثيل المرأة أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات تكون أعلى في ظل نظم التمثيل النسبي– خصوصاً تلك التي

تعمل وفقاً لنظام القوائم الحزبية– من نسبة تمثيلها في ظل نظم الانتخاب الأكثرية[٣٤]*. ولعل السبب الرئيسي يكمن في أن ترشّح المرأة ضمن لوائح يوفّر لها فرصة نجاح أكبر من فرصتها بالنجاح إذا ما ترشحت بصورة منفردة، لأن الناخب غالباً ما يصوت للائحة ككل وليس لأشخاص المرشحين الذين تضمهم اللائحة.

وتؤكد الأرقام الواردة في الجدول أدناه وجود التأثير المختلف للنظم الانتخابية على نسبة تمثيل المرأة، حيث يظهر أن هذه النسبة تكون «الضعف» تقريباً في ظل نظم التمثيل النسبي بالمقارنة معها في ظل نظم الانتخاب بالأكثرية، ففي حين بلغت هذه النسبة ٨،٥٪ في نظم الانتخاب بالأغلبية و ١١،٢٪ في ظل النظم المختلطة، بلغت ١٥،٤٪ في ظل نظم التمثيل النسبي[٣٥].

جدول رقم (٦)

النظام الانتخابي	النسبة المئوية لتمثيل المرأة في البرلمان	عدد الدول
نظم انتخاب بالأغلبية	٨،٥	٨٩
نظام الصوت البديل	١١،٢	٢
نظام التصويت المتكتل	٧،٢	٩
نظام الدورة الثانية	٩،٦	٢٤
نظام الأكثرية	٨،٥	٥٤
النظم المختلطة	١١،٢	٢٩
النظم المختلطة المتوازية	٨،٧	٢١
النظم المختلطة المرتبطة	١٨،٠	٨
نظم التمثيل النسبي	١٥،٤	٦٤
نظام الصوت الفردي القابل للنقل	١٠،٦	٢
القوائم الحزبية	١٥،٦	٦٢
المجموع	١١،٧	١٨٢

صحيح أن مشاركة المرأة في الانتخابات مسألة تتعلق بشكل مباشر بمستوى الثقافة السائدة في الدول، وليس بالنظام الانتخابي نفسه، إذ إن هناك مجتمعات بلغت حداً من الانفتاح والتطور أكثر من غيرها من المجتمعات مما يسمح لها بقبول مشاركة المرأة ترشحاً وانتخاباً.

---

* ٣٤- Matland Richard: Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries, 1998.

لمزيد من الاطلاع راجع:

– Venice Commission: Report on the Impact of Electoral Systems on Women's Representation in politics Strasbourg, 2009.

IDEA: Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe, 2008.

٣٥- Norris , Pipa: 2004

لذلك تم أخذ عيّنات في مختلف الدول وتقسيمها إلى ٣ فئات تضم كل منها أنماطاً اجتماعية متشابهة وهي مجتمعات ما بعد صناعية، ومجتمعات صناعية ومجتمعات زراعية، ثم تم اختبار أثر اختلاف نظم الانتخاب في ظل كل مجموعة على حدة، فكانت النتيجة أن العلاقة الإيجابية بين نظم التمثيل النسبي ونسبة تمثيل المرأة لا تزال قائمة، وبلغ الفارق ١٢٪ لمصلحة نظم التمثيل النسبي في المجتمعات ما بعد الصناعية، وتضاءل إلى ٤٪ في المجتمعات الزراعية[٣٦]، وسنوضح ذلك بالجدول الآتي:

جدول رقم (٧)

نوع المجتمع	النظام الانتخابي	متوسط نسبة تمثيل المرأة في المجلس الأدنى للبرلمان (٢٠٠٠)	عدد الدول
ما بعد صناعي	تمثيل نسبي	٢٩،٥	١٢
	مختلط	١٩،٤	٤
	انتخاب بالأغلبية	١٦،٩	٥
	الفارق	١٢،٦	
صناعي	تمثيل نسبي	١٢،٦	٢٤
	مختلط	١٢،٩	١٢
	انتخاب بالأغلبية	١٠،٨	١٩
	الفارق	١،٨	
زراعي	تمثيل نسبي	١١،٧	٢٤
	مختلط	٨،٦	١١
	انتخاب بالأغلبية	٧،٤	٥٧
	الفارق	٤،٣	

أما فيما خص تأثير النظم الانتخابية على تمثيل الأقليات، فإن العديد من الدراسات[٣٧]* ، التي أجريت على مجموعات من دول ذات أقليات متنوعة، جاءت بنتائج متضاربة بحيث يصعب معها الوصول إلى استنتاج واضح يعزز القول بأن نظاماً بعينه يشجع على مشاركة الأقليات ويعطي فرصاً أكبر لتمثيلهم دون غيره من النظم.

٣٦- Norris, Pipa : 2004

٣٧ – * Reynolds, Andrew: «Reserved seats in national legislatures, Legislative studies quarterly, v. 5; 2005.

- Reynolds, Andrew: Electoral systems and the protection and participation of minorities, 2006.

IILHR: Comparative Review of Minority representation; 2009.

Reilly; Benjamin: electoral systems for divided societies journal of Democracy; v= 13. 2002.

الفقرة الرابعة: الآثار المترقبة على الإدارة السياسية والاقتصادية للدولة

من الأهداف الرئيسية لأي انتخابات تشريعية تشكيل حكومة تتمتع بدعم الأغلبية في المجالس التشريعية، وعادة ما تتشكل الحكومة بناء على أحجام الأحزاب والكتل التي يتألف منها البرلمان. ثم إن أحد أهمّ معايير قوة الحكومات هو حجم الأغلبية التي تستند إليها في البرلمان، وهنا يكمن دور النظم الانتخابية. ومن أجل إثبات هذه العلاقة أجريت دراسة حول متوسط عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب صاحب المركز الأول في البرلمان في ١٧٠ دولة، وتبين بنتيجتها أن متوسط عدد مقاعد الحزب الأكبر في ٨٣ دولة تطبّق نظم أغلبية متنوعة بلغ ٥٦،٨٪، وهذا المتوسط يسمح للحزب المعني بتشكيل حكومة بمفرده، بينما بلغ هذا المتوسط ٤٣،٨٪ في ٦١ دولة تطبق نظم التمثيل النسبي، وهذا يلزمه باللجوء إلى تشكيل حكومة ائتلافية.

جدول رقم (٨)

النظام الانتخابي	متوسط نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب صاحب المركز الأول	متوسط نسبة المقاعد التي يحصل عليها الحزب صاحب المركز الأول	عدد الدول
نظم الانتخاب بالأغلبية	٥٤،٥	٥٦،٨	٨٣
نظام الصوت البديل	٤٠،٣	٤٥،٣	١
نظام الدورة الواحدة	٥٢،٩	٥٦،٢	١٠
نظام الدورة الثانية	٥٤،٨	٥٧،٨	٢٣
نظام الأكثرية	٥٥،١	٥٧،٨	٤٩
النظم المختلطة	٤٦،٨	٤٩،٥	٢٦
النظم المختلطة المتوازية	٥١،٧	٥٣،٩	١٩
النظم المختلطة المرتبطة	٣٣،٩	٣٦،٩	٧
نظم التمثيل النسبي	٤٥،٣	٤٣،٨	٦١
نظام الصوت الفردي القابل للنقل	٤٥،٣	٥٠،١	٢
القوائم الحزبية	٤٤،٥	٤٣،٦	٥٩
المجموع	٤٨،٧	٥٠،٠	١٧٠

إن غالبية الدراسات التي تناولت تأثير اعتماد نظام انتخابي معيّن على إدارة الحكم، ونجاح السياسات الاقتصادية والمالية، انطلقت من نقاط محددة لقياس مدى فعالية النظام الانتخابي وملاءمته قياساً على الإنجازات السياسية والاقتصادية المحققة. وقد لخصنا هذه التأثيرات بالجدول الآتي:

جدول رقم (٩)

التأثيرات المحتملة	نظام انتخاب بالأغلبية	نظام الانتخاب بالنسبية
نظام الثنائية الحزبية	+	−
نسب أغلبية ثابتة في البرلمان	+	−
أوضاع غير نسبية عند تحويل الأصوات إلى مقاعد	+	−
حكومات ائتلافية	−	+
تفضيل تداول السلطة	+	−
المسؤولية السياسية	+	−
التمثيل الشامل	−	+
فرص لتوجهات سياسية جديدة	−	+

ونستنتج مما ورد في الجدول:

ـ إن نظام الانتخاب بالأكثرية إجمالاً يشجع الثنائية الحزبية، بينما نظام التمثيل النسبي يساعد ويحافظ على التعددية الحزبية.

ـ إن نظام الانتخاب الأكثري يؤمّن نسبة أغلبية ثابتة نسبياً في البرلمان، بينما يساهم نظام التمثيل النسبي في إدخال أحزاب وكتل صغيرة إلى البرلمان تتغير نسب تمثيلها عند كل انتخابات.

ـ في ظل النظام الأكثري لا تناسب بين عدد الأصوات وعدد المقاعد المحرزة بسبب الأصوات المهدورة أو الضائعة، بينما في ظل عدالة أنظمة النسبي تتناسب المقاعد المحرزة تقريباً مع عدد الأصوات المدلى بها.

ـ يؤدي النظام الأكثري إلى تكوين أغلبيات قوية في البرلمان مما يسمح بولادة حكومة من لون واحد متجانسة في الخطط والأهداف، بينما غالباً ما ينتج التمثيل النسبي حكومة ائتلافية بسبب غياب الأحزاب الكبرى في البرلمان.

ـ يسمح اعتماد النظام الأكثري بتداول السلطة خاصة في الدول ذات الثنائية الحزبية، و يغيب هذا التداول مع اعتماد نظام التمثيل النسبي.

ـ لا صعوبة في تحديد المسؤولية السياسية في ظل النظام الأكثري ما دامت حكومة لون واحد، بينما يصعب ذلك في الحكومات الائتلافية نظراً لتعدد الأحزاب المؤتلفة، لأن الحكومة المؤتلفة تقوم على قواسم مشتركة هي نتاج سياسات مختلفة قد لا تنسجم كثيراً نظراً لاختلاف الإيديولوجيات، كما أن هذه الحكومة الائتلافية– كما تدل التجربة– لا تقوى على الصمود واتخاذ القرارات في المواقف الصعبة، أضف إلى ذلك هيمنة منطق التسويات والصفقات بين مختلف مكوّنات الائتلاف، مما ينعكس ضعفاً في أداء العمل الحكومي بشكل عام.

ـ يتميز نظام التمثيل النسبي بعدالة تمثيله وشموله لكافة الأطياف والأحزاب السياسية، بينما لا وجود لهذه الشمولية في النظام الاكثري ما دام أن هذا النظام قائم على قاعدة «الفائز يأخذ كل شيء».

ـ يساعد نظام التمثيل النسبي على ظهور فرص لتوجهات سياسية جديدة ناتجة عن التعددية الحزبية المتجددة في البرلمان والممثلة بالحكومة، بينما تغيب هذه الفرص في ظل النظام الأكثري.

وعليه نجد أن أداء الحكومة من لون واحد هو أكثر استمراراً وفعالية خلافاً لما هو الحال بالنسبة لأداء الحكومات الائتلافية، وهذا الاستقرار يترجم نجاحاً على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والمالية للدولة.

الفقرة الخامسة: انعدام العلاقة المباشرة بين النظم الانتخابية والنظام السياسي

إن النظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة من سلسلة تضم نظم الحكم وأصول تولّي السلطة، لذا من الضروري عند تصميم النظم الانتخابية الأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسساتي والسياسي المعتمد في الدولة، لأن أي تعديل في تقنيات النظم الانتخابية ينعكس سلباً أو إيجاباً على المؤسسات السياسية وطبيعة عملها.

فهل هناك علاقة بين اعتماد نظام انتخابي معيّن وبين النظام السياسي المعتمد رئاسياً كان أو مجلسياً؟

لم يهتم الباحثون في هذا المجال بدراسة تأثير النظم الانتخابية على النظام السياسي إنما اكتفوا ببحث علاقة هذه النظم بالأحزاب السياسية.

لا يظهر أن هناك علاقة مباشرة تربط بين اختيار النظام السياسي وبين اعتماد أحد النظم الانتخابية، أي أنه لا توجد قاعدة عامة تمكننا من الربط على سبيل المثال بين اعتماد النظام الرئاسي واعتماد النظام الأكثري، وبين اختيار النظام البرلماني واعتماد نظام التمثيل النسبي أو المختلط، والعكس صحيح.

وهذا ما تبيّنه الأمثلة الآتية:

الولايات المتحدة: نظام رئاسي– نظام انتخاب أكثري.

فرنسا: شبه رئاسي– نظام الانتخاب الأكثري.

بريطانيا: برلماني– أكثري.

ألمانيا: برلماني– مختلط.

البرتغال: رئاسي– نسبي.

ومن ناحية ثانية نرى أن الدول التي تتألف فيها السلطة التشريعية من مجلسين (مجلس شيوخ– ومجلس شعب) كما في الدول العظمى، تعتمد نظماً انتخابيةً مختلفة بين كل من المجلسين وذلك نظراً إلى طبيعة الدور الذي يلعبه كل منهما، ففي أستراليا مثلاً يتم انتخاب مجلس العموم بواسطة أحد نُظم الأغلبية (التصويت البديل)، فيما يعتمد النظام النسبي لانتخاب مجلس الشيوخ، كما أن الدول التي تعتمد النظام النسبي لانتخاب كلا المجلسين تلجأ إلى وضع صيغ مختلفة لكل منها (كولومبيا– اندونيسيا).

تُصنّف النظم الانتخابية في الانتخابات الرئاسية في الدول التي تتبنى النظام الرئاسي إلى فئتين:

نظام الدورة الواحدة، من خلال اختيار الفائز الأول الحاصل على أعلى عدد من الأصوات حتى ولو لم يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات مثال: (المكسيك– تونس– تايوان– فنزويلا– كوريا الجنوبية...).

انتخاب الرئيس عملاً بنظام الجولتين، إذا فشل أيّ من المرشحين في الحصول على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى. ويعتمد هذا الأسلوب العديد من الدول ومنها: فرنسا–، معظم دول أميركا اللاتينية، النمسا، بلغاريا، فنلندا، بولندا، البرتغال، إيران...

وفي الخلاصة نلاحظ أن العديد من الدول التي تعتمد النظام الرئاسي تعتمد أيضاً نظام التمثيل النسبي أو المختلط في انتخابها ممثلي أعضاء الهيئة التشريعية بنوعيها.

الفقرة السادسة: الاتجاه الحديث عند تغيير النظم

يُعدّ الاستفتاء العام في إيطاليا سنة ١٩٩٣، والذي أدّى إلى تغيير النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي إلى نظام العضوية المختلطة، نقطة تحوّل تبعها العديد من عمليات تغيير النظم الانتخابية في العالم. وفي بعض الحالات انحصرت عملية التغيير في الأمور التفصيلية، كاعتماد معادلة جديدة لتوزيع المقاعد في المجلس المنتخب، أو التعديل في توزيع الدوائر الانتخابية، إلا أن ٢٦ بلداً اتبعت المثال الإيطالي منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا وقامت بتغيير نظمها الانتخابية بشكل كلي.

ويوضح الجدول رقم ١٠[٣٨] أن معظم البلدان التي قامت بتغيير نظمها الانتخابية اتجهت نحو مزيد من **النسبية** فيها، وذلك إما بإضافة عنصر نسبي إلى نظام الأغلبية، معتمدة نظاماً مختلطاً أو نظام العضوية المختلطة، أو باستبدال كامل للنظام القديم بنظام القائمة النسبية، أما التحول الأكثر شيوعاً فكان بالانتقال من النظام الأكثري إلى النظام المختلط إذ لا توجد أمثلة حول انتقال بالاتجاه المعاكس.

أما أنظمة الانتخاب الأكثري الجديدة فتنتمي جميعها إلى ذات العائلة، باستثناء ما حصل في مدغشقر حيث تم التحول من نظام القائمة النسبية إلى خليط من الترتيبات تزيد فيها الحصة المخصّصة لنظام الفائز الأول على تلك المخصصة لنظام القائمة.

٣٨- Norris Pipa: Cultural Explanations of Electoral Reform, Harvard Kennedy school; 2010.

الجدول رقم (١٠): تغييرات النظم الانتخابية في العقدين الأخيرين

النظام القديم	الدولة	النظام الجديد / العائلة			
العائلة		التعددية/ الأغلبية	نظم مختلطة	التمثيل النسبي	أنظمة أخرى
الأغلبية	برمودا	من نظام الكتلة إلى الفائز الأول			
	ليسوتو		من الفائز الأول إلى العضوية المختلطة		
	العراق			من نظام الجولتين إلى القائمة النسبية	
	الأردن				من الكتلة إلى الصوت الواحد غير المتحول
	فيجي	من الفائز الأول إلى الصوت البديل			
	موناكو		من الجولتين إلى النظام المتوازي		
	راوندا			من الفائز الأول إلى القائمة النسبية	
	أفغانستان				من الفائز الأول إلى الصوت الواحد غير المتحول
	مونسرات	من الفائز الأول إلى الصوت البديل			
	نيوزلندا		من الفائز الأول إلى العضوية المختلطة		
	سيراليون			من الفائز الأول إلى القائمة النسبية	
	غينيا الجديدة	من الفائز الأول إلى الصوت البديل			
	الفليبين		من نظام الكتلة إلى المتوازي		
	جنوب أفريقيا			من الفائز الأول إلى القائمة النسبية	
	منغوليا	من نظام الكتلة إلى الجولتين			
	تايلاند		من نظام الكتلة إلى المتوازي		
	مولدافيا			من نظام الجولتين إلى القائمة النسبية	
	أوكرانيا		من الجولتين إلى النظام المتوازي		
	روسيا الاتحادية		من الجولتين إلى النظام المتوازي		
المختلط	المكسيك		من المتوازي إلى العضوية المختلطة		
	مقدونيا			من المتوازي إلى القائمة النسبية	
	كرواتيا			من المتوازي إلى القائمة النسبية	
	مدغشقر	من القائمة النسبة إلى مختلط بين الفائز الأول والقائمة النسبية			
النسبي	بوليفيا		من القائمة النسبية إلى العضوية المختلطة		
	إيطاليا		من القائمة النسبية إلى العضوية المختلطة		
	فنزويلا		من القائمة النسبية إلى العضوية المختلطة		
أنظمة أخرى	اليابان				من الصوت الواحد غير المتحول إلى المتوازي

خارطة توزيع النظم الانتخابية في العالم

نوع النظام	أفريقيا	أمريكا	آسيا	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	أوقيانيا	الشرق الاوسط	المجموع
النظام الاكثري	٢٧	٢٣	١٤	١	٥	١٣	٨	٩١
التمثيل النسبي	١٦	١٩	٣	١٣	١٧	٠	٤	٧٢
النظام المختلط	٥	٣	٨	٩	٣	٢	٠	٣٠
انظمة اخرى	٠	٠	١	٠	١	٣	١	٦
المجموع	٤٨	٤٥	٢٦	٢٣	٢٦	١٨	١٣	١٩٩

النظام	العدد
النظام الاكثري	٩١
التمثيل النسبي	٧٢
النظام المختلط	٣٠
انظمة اخرى	٦

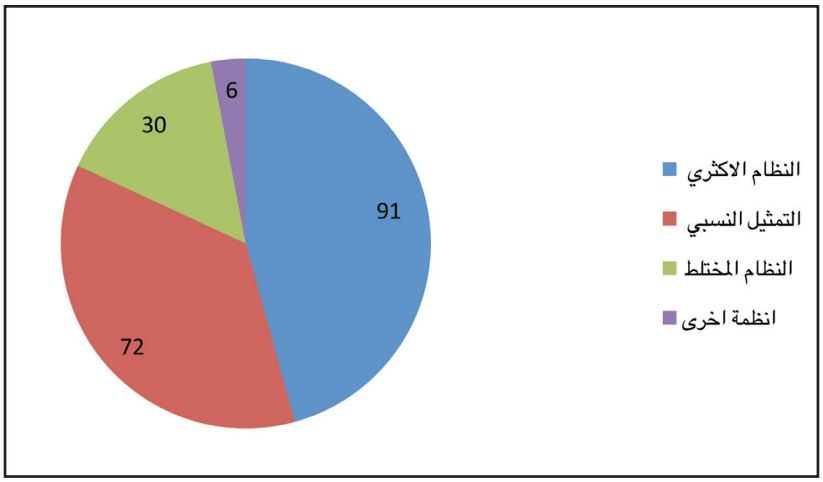

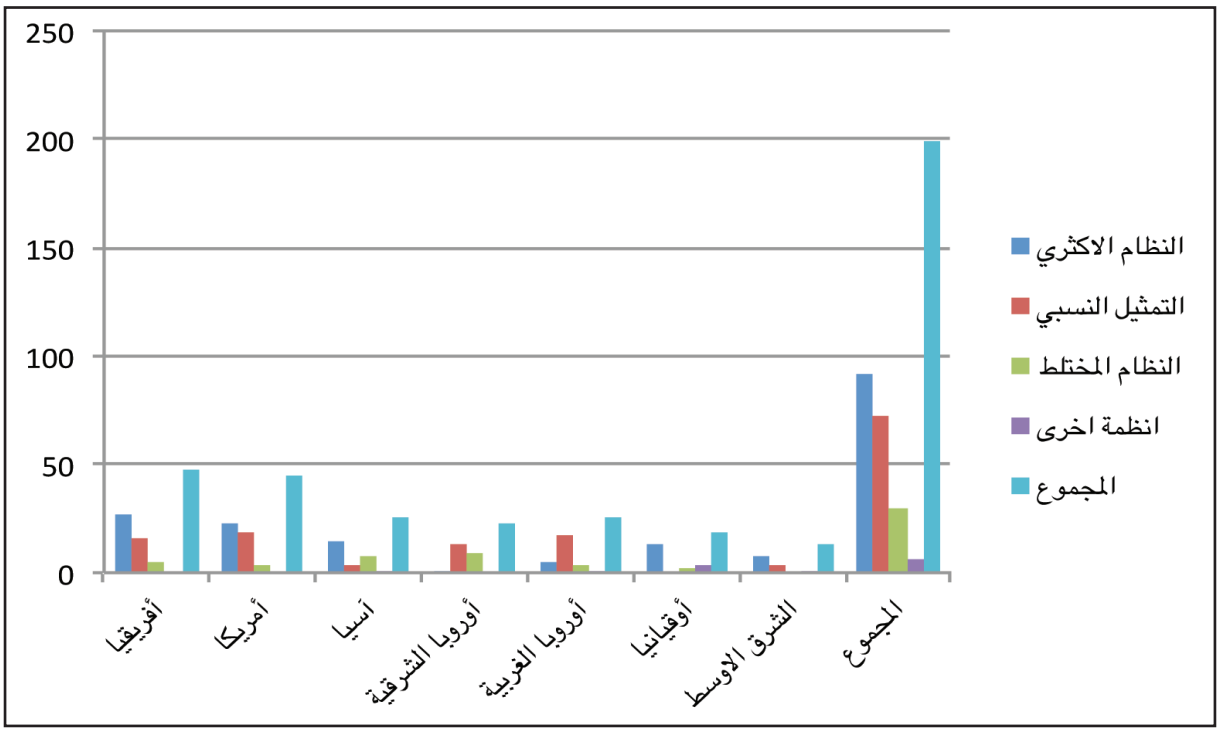

النسبة المئوية بحسب التوزيع الجغرافي

	افريقيا	امريكا	آسيا	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	أوقيانيا	الشرق الاوسط	عالمياً
الأكثري	٥٦,٣٪	٥١,١٪	٥٣,٨٪	٤,٣٪	١٩,٢٪	٧٢,٢٪	٦١,٥٪	٤٥,٧٪
النسبي	٣٣,٣٪	٤٢,٢٪	١١,٥٪	٥٦,٥٪	٦٥,٤٪	٠,٠٪	٣٠,٨٪	٣٦,٢٪
المختلط	١٠,٤٪	٦,٧٪	٣٠,٨٪	٣٩,١٪	١١,٥٪	١١,١٪	٠,٠٪	١٥,١٪
أنظمة أخرى	٠,٠٪	٠,٠٪	٣,٨٪	٠,٠٪	٣,٨٪	١٦,٧٪	٧,٧٪	٣,٠٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

النظام	النسبة
الأكثري	٤٥,٧٪
النسبي	٣٦,٢٪
المختلط	١٥,١٪
أنظمة أخرى	٣,٠٪

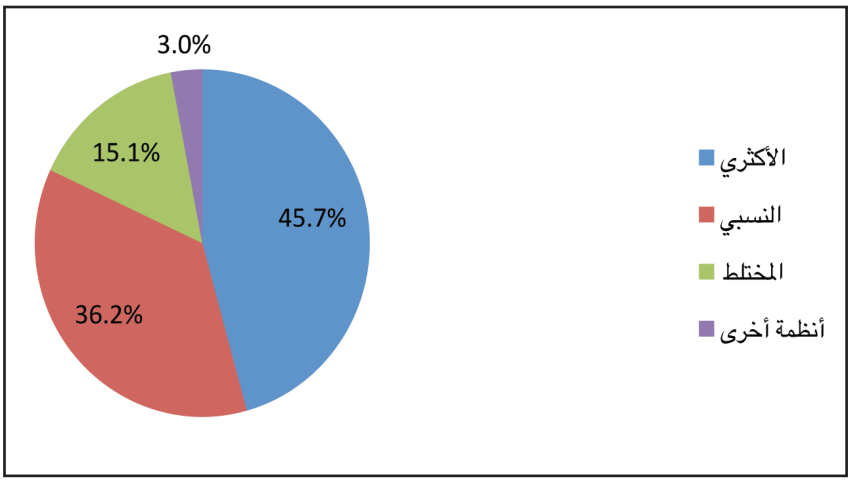

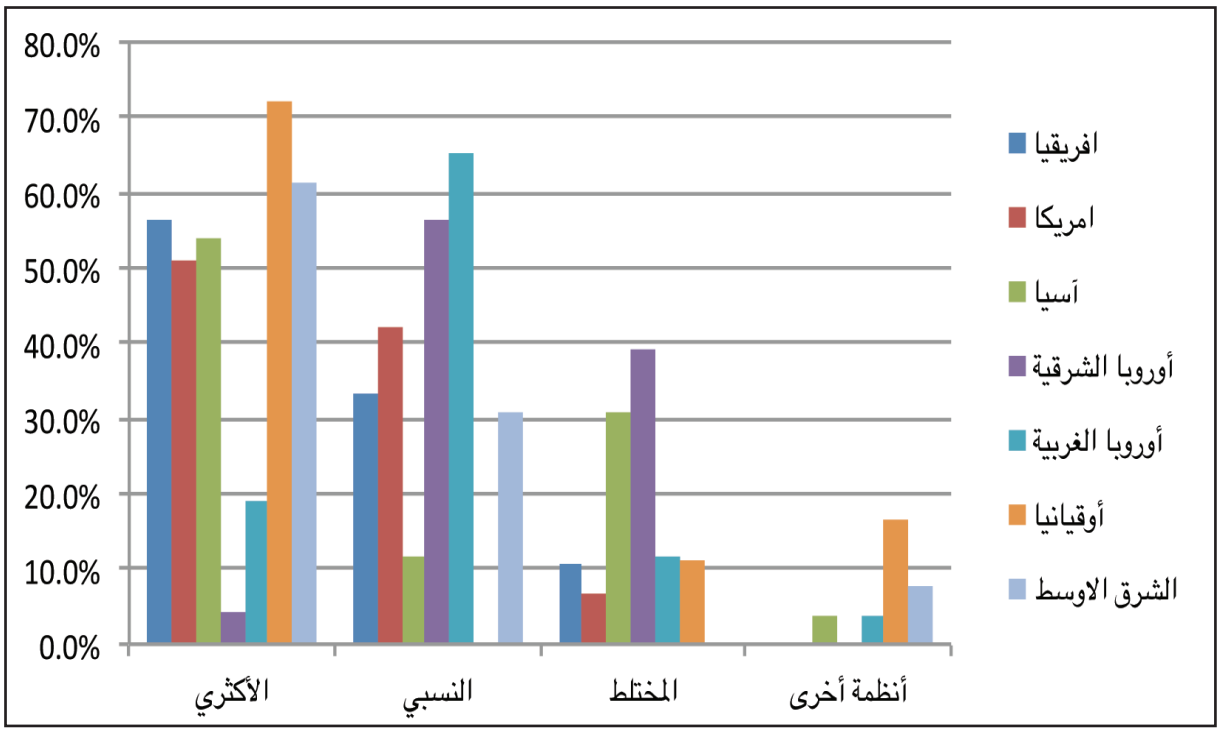

ثبت المحتويات

مقدّمة ١

القسم الأول: الأنظمة الانتخابية ٣

الفقرة الأولى: الأنظمة الأكثرية ٣

الفقرة الثانية: أنظمة التمثيل النسبي ٧

الفقرة الثالثة: النظم المختلطة ١٠

الفقرة الرابعة: النظم الأخرى ١١

القسم الثاني: تأثير النظم الانتخابية على الحياة السياسية ١٤

الفقرة الأولى: تأثير النظم الانتخابية على الأحزاب السياسية ١٤

الفقرة الثانية: تأثير النظام الانتخابي على معدّلات المشاركة ١٩

الفقرة الثالثة: تأثير النظم الانتخابية على تمثيل المرأة ٢٠

الفقرة الرابعة: الآثار المترقبة على الإدارة السياسية والاقتصادية للدولة ٢٣

الفقرة الخامسة: انعدام العلاقة المباشرة بين النظم الانتخابية والنظام السياسي ٢٥

الفقرة السادسة: الاتجاه الحديث عند تغيير النظم ٢٦

خارطة توزيع النظم الانتخابية في العالم ٢٨

النسبة المئوية بحسب التوزيع الجغرافي ٢٩

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثِّرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O.Box: 24/47

Beirut – Lebanon